الأمم المتحدة

EP

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

Distr.
GENERAL

UNEP/OzL.Pro/ExCom/75/8
13 October 2015

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنــة التنفيـذية للصندوق المتعدد الأطراف
لتنفيــذ بروتوكـول مونتريــال
الاجتمـــــاع الخامس والسبعون
مونتريال، 16- 20 نوفمبر/ تشرين ثاني 2015

التقرير الخاص بقاعدة بيانات الاتفاقيات المتعددة السنوات (المقرر 6/74)

الخلفية

1. نظرت اللجنة التنفيذية خلال اجتماعها الرابع والسبعين تقريرا[1] بشأن قاعدة بيانات الاتفاقيات المتعددة السنوات قدمه كبير موظفي الرصد والتقييم. وخلال المناقشات تساءل بعض الأعضاء عما إذا كانت البيانات الواردة في قاعدة البيانات قد تمثل ازدواجا في العمل، وعما إذا كانت البيانات المطلوبة لا تتسق مع البيانات التي تقدمها الوكالات، وعما إذا كانت المواعيد النهائية للتقديم لإدراج البيانات في قاعدة البيانات تتعارض مع المتطلبات الأخرى الخاصة بتقديم البيانات. كما تساءل الأعضاء عن السبب فيما يظهر من نقص كبير من المعلومات من قاعدة البيانات وأشير الى أنه سوف يكون من المفيد الحصول على مزيد من المعلومات عن الكيفية التي ييسر بها استخدام قاعدة البيانات عمل الأمانة.

2. وبعد أن أخذ أعضاء اللجنة التنفيذية علما بالرد الذي قدمه كبير موظفي الرصد والتقييم وممثلى الوكالات المنفذة عن مدى فائدة قاعدة البيانات ، وإذا كان الأمر مازال يحتاج الى المزيد من العمل لخفض أعباء الإبلاغ التى تتحملها الوكالات، وتقديم آلية لضمان التأكد من البيانات المقدمة من البلدان، وبناء على ذلك، طلبت اللجنة التنفيذية من كبير موظفي الرصد والتقييم، *ضمن جملة أمور*، تقديم توصية للجنة التنفيذية بالتشاور مع الوكالات الثنائية والمنفذة، للنظر من جانب اللجنة خلال اجتماعها الخامس والسبعين بشأن الخيارات المطروحة لخفض الأعباء عن الوكالات الثنائية والمنفذة لدى تقديم معلومات لقاعدة بيانات الاتفاقيات المتعددة السنوات، وخيارات لتمكين البلدان المعنية من تأكيد البيانات التي يجري إدخالها في قاعدة البيانات من الوكالات (المقرر 6/74(ب)).

3. واستجابة للمقرر 6/74(ب)، أجرى كبير موظفي الرصد والتقييم مناقشات دقيقة مع أعضاء الأمانة المعنيين الذين يشاركون بصورة مباشرة في استعراض مقترحات المشروع. وخلال المناقشات، لوحظ، مع التقدير، الجهود التي بذلتها الوكالات الثنائية والمنفذةلاستيفاء البيانات المطلوبة بمقتضى قاعدة بيانات الاتفاقيات المتعددة السنوات. غير أن معظم المعلومات المتعلقة بالمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في قاعدة البيانات لم تكن كاملة. كما أن

[1] الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/74/8.

إن وثائق ما قبل دورات اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال
قد تصدر دون إخلال بأي قرار تتخذه اللجنة التنفيذية بعد صدورها.

المعلومات المتعلقة بعدد قليل من المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية التي أدرجت بشأنها معلومات فنية لم تكن دقيقة مما جعل استخدامها محدودا. كما لوحظ أن المعلومات الأساسية على مستوى المنشئات (أي اسم المنشأة والقطاع والقطاع الفرعي اللذين تستخدم فيهما المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، ومستوى استهلاك هذه المواد بحسب نوع المادة، واسم المواد الكيميائية البديلة، ووصف للمعدات التي استبدلت و/أو أعيد تهيئتها، والتكاليف الرأسمالية والتكاليف التشغيلية، والملكية المحلية) كانت ناقصة، في حين كانت المعلومات الأساسية الخاصة بالأنشطة غير الاستثمارية الرئيسية (وخاصة في قطاع الخدمة) مع ما يرتبط بها من تكاليف وكميات المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية التي ستزال غير مكتملة. وانتهى الأمر الى أن قاعدة بيانات الاتفاقيات المتعددة السنوات تحتاج الى تبسيط وضرورة جمع المعلومات الناقصة المشار إليها أعلاه بالنظر الى أهميتها البالغة لعمل الصندوق المتعدد الأطراف.

4. واستنادا الى المناقشات التي جرت مع الأمانة، أعد كبير موظفي الرصد والتقييم وثيقة موجزة بشأن هذا الموضوع للنظر من جانب اجتماع التنسيق المشترك بين الوكالات الذي عقد في مونتريال من 31 أغسطس/ آب الى 2 سبتمبر/ أيلول 2015. وتعرض هذه الوثيقة نتائج المناقشات بين كبير موظفي الرصد والتقييم والوكالات الثنائية والمنفذة والأمانة، وخيارات تخفيف الأعباء عن كاهل الوكالات لدى تقديم المعلومات لقاعدة بيانات الاتفاقيات المتعددة السنوات، وتمكين البلدان المعنية من تأكيد البيانات التي يجري إدراجها في قاعدة البيانات من جانب الوكالات.

النتائج

5. أنشئت قاعدة بيانات الاتفاقيات المتعددة السنوات عندما لم يكن مفهوم خطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية محددا بصورة واضحة ومن ثم تعرض لتعديلات متواصلة. ومع تطور مفهوم خطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، خضعت قاعدة البيانات لسلسلة من التغييرات أسفرت عن صك معقد بعض الشيء مما لم يتح تعديله باستمرار بحسب الأوضاع الناشئة لتقديمات المشروعات. وعلاوة على ذلك، كانت قاعدة البيانات مصممة بالدرجة الأولى لجمع المعلومات الكمية مما أدى الى الحد من مدخلات المعلومات النوعية اللازمة لاستعراض ورصد المشروعات من جانب موظفي الأمانة. وكانت المعلومات المقدمة من خلال قاعدة البيانات بشأن عدد قليل من خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية غير مكتملة، وبصفة عامة، غير دقيقة، وعلاوة على ذلك، كانت بعض المعلومات الأساسية على مستوى المنشئات غير كاملة.

6. وخلال المناقشات في اجتماع التنسيق المشترك بين الوكالات، قدمت الأمانة عددا من النقاط من بينها: سهولة وكفاءة جمع المدخلات الكمية مقابل المدخلات النوعية، وأن عدم الاتساق في البيانات يمكن أن يحدث في معظم قواعد البيانات الصديقة للمستخدم، أهمية وضرورة متطلبات البيانات على مستوى المنشئات كما يتضح ضمن جملة أمور من تأثير التحويل، والصعوبات الناشئة عن ضرورة تنقيح البيانات بعد الموافقة على المشروع، والحاجة الى تحديث البيانات المدرجة وضرورة خفض عدم الاتساق بين البيانات الى أدنى حد ممكن. وأشارت الوكالات الثنائية والمنفذة الى أن البيانات النوعية غير متوافرة دائما وقت تقديم مقترحات المشروعات للأمانة، والمستوى المنشود من التفاصيل لم يكن يعادل دائما المعلومات المتوافرة في الوثائق القائمة. وتحتاج عملية الحصول على جمع المعلومات اللازمة لقاعدة البيانات الى قدر كبير من العمل سواء من حيث استهلاك الوقت والتعب مما يضيف الى أعباء العمل الخاصة بتقديم التقارير المرحلية والمالية، وخطط الأعمال والوثائق ذات الصلة بطلب الشرائح الخاصة بخطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية الموافق عليها. وعلاوة على ذلك، فإن جداول الاتفاقيات المتعددة السنوات يملأها عادة موظفون مختلفون على المستوى القطري مما يسفر فى بعض الأحيان عن عدم اتساق في البيانات.

مقترحات لتحسين قاعدة بيانات الاتفاقيات المتعددة السنوات

7. والخلاصة بعد القدر الكبير من المسائل الفنية المتعلقة بالاتفاقيات المتعددة السنوات التي استعرضت، والمناقشات التي جرت في اجتماع التنسيق المشترك بين الوكالات، هى أن قاعدة البيانات تحتاج الى تبسيط واقترح حذف مداخل البيانات (المجالات) في قاعدة البيانات التي تتضمن معلومات يمكن العثور عليها في قواعد البيانات الاخرى المتوافرة لدى الأمانة. والاحتفاظ بالمجالات الإضافية وإدراجها لتوفير البيانات ذات الصلة على مستوى

المنشئات. كما اقترحت الوكالات إلغاء العنصر المالي الخاص بقسم شرائح التنفيذ السنوي في قاعدة البيانات بالنظر الى أن توقيتها لا يتسق مع الطلب الحالي للشرائح ومن ثم يصعب استكماله.

8. وسوف يجري تعديل قاعدة بيانات الاتفاقيات المتعددة السنوات المبسطة مما يتيح جمع البيانات المتوافرة على مستوى المنشئات والتي من بينها اسم المنشأة، والملكية المحلية، وسنة الإنشاء، والقطاع. والقطاع الفرعي اللذين تستخدم فيهما المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية واستهلاك خط الأساس من هذه المواد بحسب نوع المادة، واسم البدائل المستبدلة، ووصف المعدات التي يجري استبدالها و/أو إعادة تهيئتها، والتكاليف الرأسمالية الإضافية، وتكاليف التشغيل الإضافية، والموعد التقديري للانتهاء من تحويل المنشأة. وفي حالة البلدان التي لديها عدة مئات من المنشئات للنظر فى إدراجها فى المرحلة الثانية، يمكن إبلاغ البيانات بصورة تجميعية بالنسبة لعدد كبير من المنشئات التي تستهلك كميات بالغة الصغر من المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية والتي سيتم تحويلها بنفس التكنولوجيا. وبالنسبة للأنشطة غير الاستثمارية والتي يرتبط معظمها بقطاع خدمة التبريد، لا تتضمن الاتفاقيات المتعددة السنوات سوى العناصر التي تصف الأنشطة الرئيسية التي ستنفذ.

9. ولتيسير إدراج البيانات وتجنب إزدواجية العمل، اقترح استخدام صيغة Word واسعة النطاق التي تتيح إدراج البيانات في نظام قاعدة بيانات الاتفاقيات المتعددة السنوات، والتي يمكن استخدامها أيضا لوضع طلبات الشرائح. وعلاوة على ذلك، يمكن ربط قاعدة البيانات بصيغة التقرير القادم لاستكمال المشروعات الخاصة بالمرحلة الأولى من خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لتيسير تقديم هذه الوثيقة في الوقت المناسب. وأشارت الأمانة الى أنه لا يمكن بالنظر الى الاختلافات في الاحتياجات من المعلومات وصيغها جمعها في نظام واحد أو قاعدة بيانات واحدة. وسيجري اختبار إمكانية هذه المقترحات.

10. وفيما يتعلق بطلب الوكالات الثنائية والمنفذة عدم إدراج المعلومات في قاعدة البيانات دون موافقة مسبقة من البلدان المعنية، اقترحت الأمانة أن يتولى الموظف في الوكالات الثنائية أو المنفذة المسؤول عن تقديم طلب الشرائح من خطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية التأكد من اكتمال ودقة البيانات قبل إدراجها في قاعدة بيانات الاتفاقيات المتعددة السنوات، والحصول على موافقة البلد المعني وتقديمها للأمانة مع جميع الوثائق ذات الصلة المرتبطة بطلب الشريحة. وتقوم الأمانة بتقييم الخيارات الممكنة لموافقة البلد المعني المسبقة على البيانات التي ستدرج في قاعدة البيانات.

11. وتهدف التغييرات المقترحة على قاعدة البيانات الى تبسيط عمل الوكالات الثنائية والمنفذة دون إلغاء مسؤوليتها عن تقديم بيانات واضحة وكاملة ومتسقة. وسيتواصل تقييم التغييرات المقترحة على قاعدة البيانات ومناقشتها مع الوكالات الثنائية والمنفذة، وسيجري إدخال التغييرات اللازمة باستخدام الموارد المتوافرة لدى الأمانة. وسوف يبلغ كبير موظفي الرصد والتقييم اللجنة التنفيذية خلال اجتماعها السادس والسبعين بالنتائج المتحققة.

التوصية

12. قد ترغب اللجنة التنفيذية في:

(أ) أن تحاط علما بالتقرير الخاص بقاعدة بيانات الاتفاقيات المتعددة السنوات (المقرر 6/74) الوارد في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/75/8؛

(ب) أن تنظر في المقترحات الخاصة بتحسين قاعدة البيانات على النحو الوارد في الفقرات 7 الى 10 من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/75/8؛ و

(ج) أن تطلب من كبير موظفي الرصد والتقييم إبلاغ الاجتماع السادس والسبعين للجنة التنفيذية بنتائج تنفيذ المقرر 6/74.